شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

B16569

جامعة طنطا
كلية التجارة
الدراسات العليا والبحوث
قسم المحاسبه والمراجعة

المبادئ والاسس المحاسبيه التى تطبق على الشركات الخاضعه لاحكام قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة عند تحديد وعاء ضريبة الارباح التجارية والصناعية

بحث مقدم من

فتحى همام محمود

للحصول على درجة الدكتوراه فى المحاسبه

اشراف :

الاستاذ الدكتور/ محمد عادل الهامى

استاذ المحاسبة ومحافظ القليوبيه

الاستاذ الدكتور/ شوقى السيد خاطر

استاذ التكاليف ورئيس جامعة طنطا

١٩٩٤

" بسم الله الرحمن الرحيم "

" وقل رب زدنى علمـــــــــــــا "

" صدق الله العظيم "

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور / حسن محمد كمال

الاستاذ غير المتفرغ بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس

(رئيسا)

الأستاذ الدكتور / محمد عادل الهامى

أستاذ المحاسبة و محافظ القليوبية

(مشرفا وعضواً)

الأستاذ الدكتور / شوقى السيد خاطر

استاذ التكاليف ورئيس جامعة طنطا

(مشرفا وعضواً)

الأستاذ الدكتور / زكريا محمد الصادق

استاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة طنطا

(عضوا)

اولا : المقدمـــه

بدأت جمهورية مصرالعربية مرحله جديده من تاريخها بعد حرب اكتوبرالعظيمه وكانت الانتصارات التى حققتهاتلك الايام الخالدة ايذانا باستعادة مصر حريتهافى التحرك الـــى الامام على مدارج النمو الاقتصادى وهو تحرك يستند الى الثقة بالنفس،والادراك الواعـــى لطبيعة المتغيرات الدولية والاقتصادية التى طرأت وتطرأ على المجتمع الدولى ، والتحقـــق من ضرورة السير مع التقدم التكنولوجى العالمى ، والايمان بان التقدم الاقتصادى للمجتمـــع الانسانى فى مختلف أنحاء العالـم مرتبط ببعضه البعض مع التأكيد بصفة خاصه على اهمية وضرورة تهيئة المناخ المناسب لتوثيق الروابط الاقتصادية بين الدول العربية .

ومن هذا المنطلق اصدرت الدولة القانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ المعدل بالقانـــون رقم ٣٢ لسنه ١٩٧٧ بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والاجنبيه الى مصر من أجـــل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعيةفى مصر فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ وماتلاهامـــن متغيرات فى المنطقة العربية والعالم .

ومن استعراض نصوص مواد قانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ (المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنه ١٩٧٧) نجدانها تضمنت العديـــد من الضمانات والمزايا والتيسيرات والاعفاءات الضريبية للمشروعات الاستثمارية المنشأة وفقـــا لاحكامه سواء كانت بنظام الاستثمار الداخلى أو المناطق الحره وذلك بهدف جذب اكبـــر قدر من رؤوس الاموال العربية والاجنبية للاستثمار فى مصر، مع منح الاولوية للمشروعات التـــى تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الاجنبية وكذلك المشروعات التى تجلب التكنولوجيا المتقدمة .

ولقد كشف تطبيق النظام الضريبى المصرى انه لم يعد يصلح فى مجموعة لمسايرة ماطـــرأ على مجتمعنا من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وبالتالى فقد صار الامر بحاجة ماسة الى اصلاح ضريبى جذرى ، شامل ومتكامل ، لملاحقة هذه التطورات .

وتبعا لذلك تم اصدار قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنه ١٩٨١ . وقد روعـــى فى اعداده تشجيع الاستثمار فى المجالات ذات الاولوية التنميه فى الدولة .

وكان لاصدار القانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ (المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنه ٧٧) اثـــره الايجابى فى جذب رؤوس اموال مصريه وعربية واجنبيه للاستثمار فى مجالات التنميه المختلفـة حيث بلغت حجم رؤوس الأموال ٨٢٥٤٥ مليون جنيه وكان نصيب رأس المال المصرى منهـــا ٦٨ر٣٪ والعربى ١٦٪ والاجنبى ١٥ر٧٪ (١)

وخلال السنوات الخمس عشرة التى طبق فيها القانون استجدت متغيرات أخرى اقتصادية واجتماعيه وبرزت محاور وأولويات جديده للتنميه ، كما ظهرت جوانب قصور ومعوقات امكن معالجة بعض منها بقرارات وزارية الا أن البعض الاخر كان بلا علاج لحاجته الى تشريع جديد .

وبناء عليه تم اصدار قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ والذى يقوم على عدة محـــاور اهمها :ـ

اولا : منح المستثمر المصرى جميع المزايا التى يحصل عليها المستثمر العربى والاجنبـى

ثانيا : توحيد الجهة التى يتعامل معها المستثمر .

ثالثا : تشجيع الاستثمارات فى المجالات ذات الاولوية القوميه فى الدولة .

رابعا : معالجة المشاكل بالنسبه للمشروعات القائمه

ويتناول هذا البحث مايمكن ان يوجه من نقد الى مايتضمنه قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ من احكام بشأن الاعفاءات الضريبيه لمشروعات الاستثمار وعرض مايجب ادخاله من تعديلات عليها بهدف زيادة فعالية الحوافز الضريبيه فى تشجيع الاستثمار فى مصـــر ومنع اساءة استخدام تلك الحوافز الضريبيه من جانب بعض المشروعات والذى يترتب عليـــه الاضرار بحقوق الخزانه العامه وذلك بالاسترشاد بما جرى عليه العمل فى بعض التشريعات الاجنبيه .

---

(١) من تقريـــر اللجنه المشتركـــه من لجنتـى الشئون الدستوريـــه والتشريعيه عن مشـــروع قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ .

كما يتناول البحث عرض مايمكن ان يوجه من نقد الى احكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنه ١٩٨١ وعرض مايجب ادخاله عليه من تعديلات بشأن المبادئ الخاصة بتحديد وعاء الضريبه بحيث يتم ربط الضريبه على الارباح الحقيقيه للمشروع الاستثمارى الامر الذى يؤدى الى زيادة حصيله الدوله من الضرائب ويقضى على اية شكاوى من جانب بعض المستثمرين فيمايتعلق بالمحاسبه الضريبيه مما يعكس اثرا ايجابيا على تشجيع الاستثمار فى مصر.

ثانيا : اهداف البحث:

يهدف البحث الى مايلى :-

١- بيان اوجه النقد التى يمكن ان توجه الى احكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ وقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنه ١٩٨١ فيمايختص بمعاملة مشروعات الاستثمار ضريبيا ،وعرض مايمكن ادخاله عليها من تعديلات وذلك بالاسترشاد بالاحكام المقابله فى تشريعات اخرى متقدمه.

٢- تحديد المبادئ والاسس المحاسبيه الواجب مراعاتها عند تحديد الوعاء الضريبى للمشروعات المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار سواء بنظام الاستثمار الداخلى او المناطق الحره.

ثالثا : حدود البحث :

يقتصر البحث على ابراز المعامله الضريبيه للمشروعات المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار ومايتضمنه هذا القانون من حوافز ضريبيه كما يعرض البحث لاسس تحديد وعاء الضريبه لهذه المشروعات وفقا لاحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنه ١٩٨١ ، وعرض مايلزم ادخاله من تعديلات على احكام قانون الاستثمار وقانون الضرائب على الدخل فى هذا الخصوص.

رابعا : منهج البحث :

يقوم البحث على دراسة احكام تشريعات الاستثمار والضرائب فى مصر فيما يتعلق بالمعامله الضريبيه لمشروعات الاستثمار وايضا بحث التشريعات المقابلة فى بعض الدول

الاخـرى المتقدمه ثم عرض واقتراح مايلزم ادخاله من تعديلات فى هذا الخصوص وذلك لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الضخمه الى مصر. وقد اعتمد الباحث فى ذلك على الكتب العلميه والمقالات المنشوره بالدوريات المختلفه التى تهتم بمجال البحث الى جانب القوانين واللوائح والتعليمات التنفيذيه لها المتعلقه بموضوع البحث.

خامسا : خطه البحث:

ينقسم البحث الى خمسه فصول هى :

الفصل الاول : الملامح الاساسيـه لنظام الاستثمار فى مصر

يهدف هذا الفصل الى التعريف بنظام الاستثمار فى مصر فى ظل سياسه الانتاج الاقتصادى وعرض الحوافز الضريبيه المقرره لمشروعات الاستثمار واخيرا عرض ملامح واتجاهـات الاستثمار فى ظل تطبيق قانون استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحره رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنه ١٩٧٧.

ويقسم هذا الفصل الى المباحث الاتيه :ـ

المبحث الاول : الحوافز الضريبيه واثرها فى تشجيع الاستثمار

المبحث الثانى : اتجاهات الاستثمار فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنه ٧٤ المعدل

المبحث الثالث: الملامح الاساسيه لنظام الاستثمار فى ظل القانون رقم ٢٣٠ لسنه

الفصل الثانى : اسس تحديد وعاء الضريبه على الارباح التجاريه والصناعيه والضريبه علـى ارباح شركات الاموال والتعديلات المقترحه بشأنها

يعرض الباحث فى هذا الفصل للمبادئ المحاسبيه المرتبطه بتحديد الوعاء الضريبى واسس تحديد وعاء الضريبه على الارباح التجاريه والصناعيه والضريبيه على ارباح شركـــات الاموال وفقا لاحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنه ١٩٨١ ومايشملها من مبادئ محاسبيه ويعرض الباحث مقترحات تطوير هذه الاسس لتتمشى مع التطور فى المـفـاهيـــم المحاسبيه .

ويقسم هذا الفصل الى المباحث الاتيه :

المبحث الاول : المبادىء المحاسبيه المرتبطة بالوعاء الضريبى
المبحث الثاني : اسس تحديد وعاء الضريبه على الارباح التجارية والصناعيه .
المبحث الثالث : اسس تحديد وعاء الضريبه على ارباح شركات الاموال .
المبحث الرابع : مقترحات بشأن تطوير اسس تحديد وعاء الضريبه .
الفصل الثالث : مشاكل التحاسب الضريبى لمشروعات الاستثمار الداخلى .

الهدف من هذا الفصل هو اظهار المشكلات الضريبيه لمشروعات الاستثمار الداخلى والتى يرى الباحث انها نشأت نتيجه لعدم مسايرة ومواكبة قانون الضرائب على الدخل لحركة الاستثمار فى مصر ومايقرره قانون الاستثمار من حوافز ضريبيه للمشروعات المنشأة وفقا لاحكامه ويقسم هذا الفصل الى المباحث الاتيه :ـ

المبحث الاول : مشكلة تحديد بدء سريان الاعفاءات الضريبيه .
المبحث الثاني : المعامله الضريبيه للارباح والخسائر الرأسماليه خلال فتره الاعفاء الضريبى .
المبحث الثالث : المعامله الضريبيه لارباح النشاط النوعى اوالمكمل .
الفصل الرابع : قواعد الفحص الضريبى لحسابات مشروعات الاستثمار الداخلى .

يتناول هذا الفصل عرض وبيان الالتزامات التى قررها قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنه ١٩٨١ على مشروعات الاستثمار بامساك الدفاتر المنتظمه وتقديم الاقرارات الضريبية ومدى التزام هذه المشروعات بتقديم الاقرارات الضريبيه خلال فترة الاعفاء الضريبى المقرر لها وفقا لاحكام قانون الاستثمار ثم يعرض الباحث لاهم مايجب مراعاته عند فحص حسابات هذه المشروعات للتحقق من التزام المشروع باحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنه ١٩٨١ ومدى اظهار حسابات المشروع لحقيقة ارباحه او خسائرة .

ويقسم هذا الفصل الى المباحث الاتيه :ـ

المبحث الاول : الاقرارات والدفاتر وشروط الاعتداد بها .
المبحث الثاني : خطوات الفحص الضريبى لحسابات مشروعات الاستثمار الداخلى .
المبحث الثالث : اهمية التزام مشروعات الاستثمار الداخلى بامساك الدفاتر المنتظمه وتقديم الاقرارات الضريبيه .

الفصل الخامس : المعامله الضريبيه لمشروعات المناطق الحره .

يتناول هذا الفصل التعريف بالمناطق الحره والاهداف المرجوه من انشائها سواء بالنسبه للدول اوالمشروعات،ثم بيان نظام الاستثمار فى المناطق الحره فى مصر والاعفاءات الضريبية المقرره للمشروعات المقامه بالمناطق الحره واستعراض ماأسفر عنه التطبيق العملى لهذه الاعفاءات من مشاكل ،وأخيرا يعرض الباحث لمقترحاته بشأن تطوير الاعفاءات الضريبيه المقرره للمشروعات المقامه بالمناطق الحره بهدف القضاء على المشاكل المثاره بين تلك المشروعات والادارة الضريبيه وايضا للحفاظ على حقوق الخزانه العامه .

ويقسم هذا الفصل الى المباحث الاتيه :ـ

المبحث الاول : مفهوم المنطقة الحره والاهداف المرجوه من انشائها .

المبحث الثاني : نظام الاستثمار فى المناطق الحره فى مصر .

المبحث الثالث : المعامله الضريبيه لمشروعات المناطق الحره ومشاكل تطبيقها .

المبحث الرابع : مدى التزام مشروعات المناطق الحره بامساك الدفاتر المنتظمه وتقديم الاقرارات الضريبيه .

المبحث الخامس : مقترحات تطوير الاعفاءات الضريبيه لمشروعات المناطق الحره .

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

المبحث الاول : النتائج

المبحث الثانى : التوصيات

"فهـرست البحث"

	" الصفحـــه "
" الفصل الاول "	١
الملامح الاساسية لنظام الاستثمار فى مصر	
" المبحث الاول : الحوافز الضريبيه واثرها فى تشجيع الاستثمار	٢
" المبحث الثانى : اتجاهات الاستثمار فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ المعدل	١٢
١) جمله الموافقـــات	١٢
٢) المشروعات التى بدأت النشاط	١٣
٣) المساهمه فى رؤوس الاموال	١٤
٤) الاهمية النسبة لمشروعات المناطق الحرة قطاعيا حتى ٣٠/٦/١٩٨٥ .	١٥
٥) بيان قيمة الصادرات من مشروعات المناطق الحرة حتى ٣٠/٦/١٩٨٥ .	١٦
٦) التوزيع القطاعى للمشروعات الموافق عليهـــا حتى ٣٠/٦/١٩٨٥ .	١٧
" المبحث الثالث : الملامح الاساسية لنظام الاستثمار فى ظل قانـــون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ .	٢٢
اولا : المقصود بالمشروع	٢٢
ثانيا : المقصـــود بالمال المستثمر	٢٣
ثالثا : الحوافز الضريبيه لمشروعات الاستثمار	٢٥
" خلاصة الفصل الاول "	٣٢